الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
السنة الرابعة عشرة | 6 يوليو 2021 م | 26 ذي القعدة 1442 هـ | الثلاثاء | No. 4015

مقابل 5.8 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي

«الوطني»: ارتفاع التبادل التجاري للكويت بنسبة 20 في المئة خلال الربع الأول من 2021

انتعاش "الميزان التجاري" ووصوله إلى 1.6 مليار دينار مدفوعا بتحسن وتيرة الصادرات والواردات

أعلن بنك الكويت الوطني أن حجم التبادل التجاري "الصادرات والواردات" ارتفع بنسبة 20 في المئة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من 2021 مقابل 5ر8 في المئة في الربع الأخير من 2020.

وأوضح "الوطني" في موجزه الاقتصادي الصادر أمس الاثنين عن "الكويت والتجارة الخارجية"، ان الميزان التجاري "الصادرات مطروحا منها الواردات" انتعش ليقترب من المستويات المسجلة في الربع الأول من 2020 وصولا إلى 1ر6 مليار دينار "نحو 5 مليارات دولار أمريكي" مقابل 0ر8 مليار دينار "نحو 2ر6 مليار دولار" في الربع الأخير من 2020.

أضاف ان نمو حجم التبادل التجارة كان مدفوعا بتحسن وتيرة كل من الصادرات والواردات إذ قفزت الصادرات بنسبة 30 في المئة على أساس ربع سنوي ونحو 2ر6 في المئة على أساس سنوي.

وذكر أن الصادرات النفطية التى تمثل 92 في المئة من إجمالي الصادرات نمت بنسبة 34 في المئة على أساس ربع سنوي نتيجة ارتفاع أسعار خام التصدير الكويتي بنسبة 36 في المئة على أساس ربع سنوي.

وأشار إلى أن صادرات السلع الاستهلاكية ارتفعت بنسبة 9ر12 في المئة على أساس ربع سنوي مع تزايد معدلات إعادة تصدير سيارات الركاب والتي ارتفعت بنسبة 27 في المئة على أساس ربع سنوي.

وأفاد أن ارتفاع الواردات بنسبة 6ر8 في المئة على أساس ربع سنوي يعكس عودة الطلب إلى مستوياته الاعتيادية بوتيرة تدريجية مع تحسن أنشطة الاقتصاد بصفة عامة.

وذكر "الوطني" أن واردات السلع الاستهلاكية التي تبلغ قيمتها نحو نصف قيمة إجمالي الواردات ارتفعت بنسبة 6ر7 في المئة وتخطت مستويات ما قبل جائحة كورونا مرة أخرى بفضل الانتعاش الإضافي الذي شهدته واردات السيارات التي كانت قد انخفضت بشدة في العام الماضي.

وعلى صعيد وجهات التبادل التجاري أوضح أن "الصين ظلت الشريك التجاري الرئيسي لدولة لكويت" إذ استحوذت على نحو 7 في المئة من إجمالي التجارة الكويتية باستثناء الصادرات النفطية في الربع الأول من العام الجاري تليها الإمارات والولايات المتحدة والسعودية والهند.

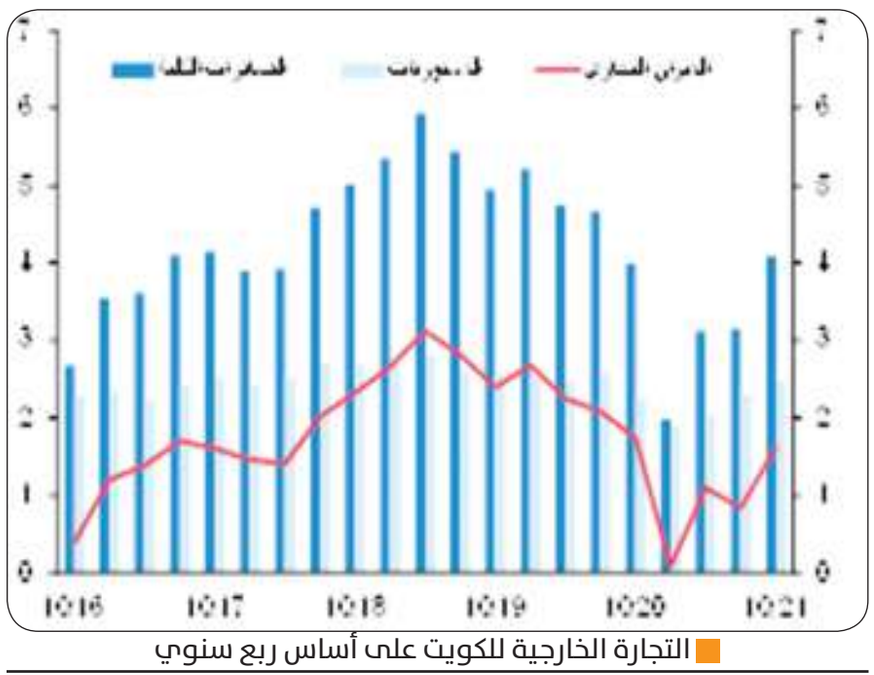

التجارة الخارجية للكويت على أساس ربع سنوي

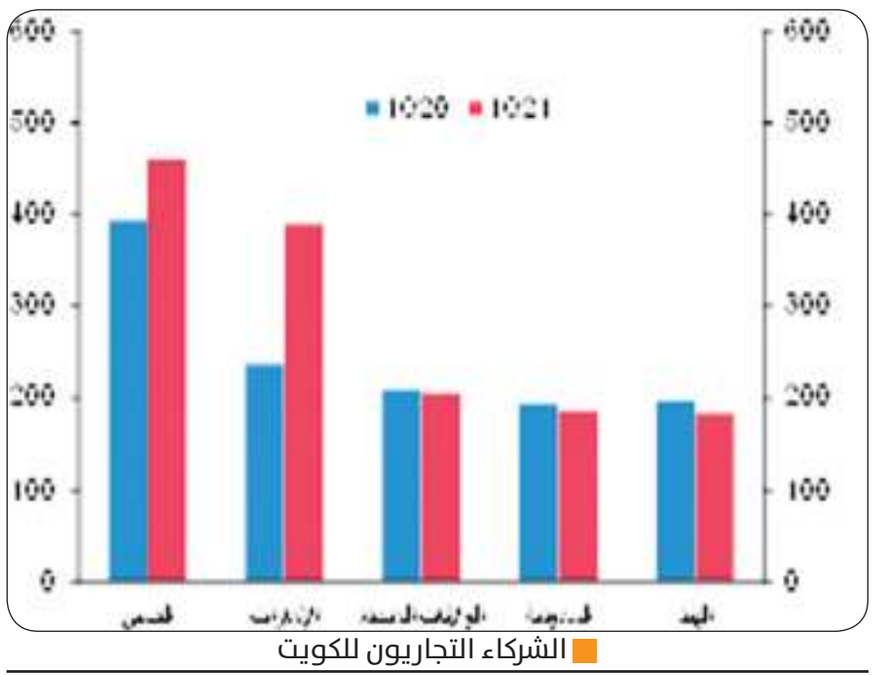

الشركاء التجاريون للكويت

واردات السلع الرأسمالية عادت لتتراجع مرة اخرى 4.4 ٪ بما يعكس استمرار تباطؤ وتيرة الاستثمارات المحلية

الصادرات قفزت بنسبة 30 ٪ على أساس ربع سنوي ونمو الصادرات النفطية 92 ٪

تداول 203 ملايين سهم تمت عبر 9126 صفقة نقدية بقيمة 35.5 مليون دينار

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 24.7 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 7ر24 نقطة، ليبلغ مستوى 6377ر83 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر39 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 203 ملايين سهم تمت عبر 9126 صفقة نقدية بقيمة 35ر5 مليون دينار كويتي "نحو 110ر05 مليون دولار أمريكي".

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5279ر42 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر52 في المئة، من خلال كمية أسهم بلغت 140ر11 مليون سهم تمت عبر 5990 صفقة نقدية بقيمة 15ر6 مليون دينار "نحو 48ر36 مليون دولار".

كما انخفض مؤشر السوق الأول 23ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6939ر20 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر34 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 62ر9 مليون سهم تمت عبر 3136 صفقة بقيمة 19ر9 مليون دينار "نحو 61ر6 مليون دولار".

وانخفض مؤشر "رئيسي 50" نحو 20ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5497ر11 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 112ر7 مليون سهم تمت عبر 4249 صفقة نقدية بقيمة 13ر18 مليون دينار "نحو 40ر8 مليون دولار".

وكانت شركات "التقدم" و"كويت ت" و"وربة كبيتل" و"منشآت" الأكثر ارتفاعا أما شركات "أهلي متحد" و"أعيان" و"خليج ب" و"بيتك" فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات "الأنظمة" و"مراكز" و"عربي قابضة" و"المصالح ع" الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على انخفاض المؤشر العام

«ستاندرد آند بورز»: ارتفاع مبيعات الصكوك الإسلامية 41.6 % في النصف الأول من العام الحالي

كشفت وكالة "ستاندرد آند بورز" العالمية للتصنيف الائتماني، أمس الاثنين، إن أحجام بيع السندات الإسلامية "الصكوك" المقومة بالعملات الأجنبية، ارتفعت بنسبة 41.6 بالمائة، في النصف الأول من عام 2021، إذ أبرم مصدرون مبيعات صكوك ضخمة في سوق اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة وزيادة السيولة.

أضافت الوكالة، في تقرير وفقا لوكالة "رويترز"، أن إصدارات الصكوك ارتفعت خمسة بالمائة، في النصف الأول من عام 2021، مقارنة بالعام السابق، بينما من المتوقع أن تدعم أوضاع السوق التي تبعث على التفاؤل المزيد من مبيعات السندات الإسلامية في النصف الثاني، كما ارتفعت أحجام إصدارات صكوك أولية 20 بالمائة في الفترة نفسها.

وبعد تضرر منطقة الخليج الغنية بالمواد الهيدروكربونية من الصدمة المزدوجة لانهيار أسعار النفط العام الماضي، وتأثير جائحة فيروس كورونا، عمدت جهات الإصدار بشكل مطرد إلى طرق أسواق الديون الدولية لتغطية نقص الموارد المالية. وتتوقع الوكالة الائتمانية أن يتراوح حجم إصدار السندات الإسلامية العالمية بين 140 مليار دولار و155 مليار دولار هذا العام، من 139.8 مليار دولار في 2020.

وبلغ حجم إصدار الصكوك 90.6 مليار دولار في النصف الأول من عام 2021، بزيادة خمسة بالمائة، من 86.4 مليار دولار في نهاية يونيو 2020، بدعم من بيع سندات إسلامية من الحكومتين الماليزية والسعودية.

لكن إصدارات الصكوك في الإمارات تراجعت 50 بالمائة، بسبب اعتماد معيار خاص بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مما أبطأ الإصدارات. كما تراجعت مبيعات الصكوك في البحرين وإندونيسيا وتركيا في النصف الأول.

وأضافت الوكالة أنها تتوقع أن تواصل حكومات الخليج طرق أسواق الديون، وبالتالي خفض العجز المالي، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وتداول خام برنت عند 76 دولارا، أمس الاثنين.

كما تتوقع الوكالة أن تدعم إصدارات البنوك والشركات سوق الصكوك في النصف الثاني من العام، بعد هدوء لنشاط الشركات في النصف الأول من عام 2020، مع اتجاهها لتوفير السيولة وتعليق الإنفاق في مواجهة الجائحة.

وتوقعت، في مايو الماضي، نمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي، البالغ حجمه 2.2 تريليون دولار، بين 10 بالمائة و12 بالمائة في 2021 و2022، بسبب زيادة إصدارات الصكوك وتعاف اقتصادي متواضع في أسواق المال الإسلامية الرئيسية.

كما توقعت تقديم المزيد من الطلبات هذا العام، لإعادة هيكلة صكوك وتمديد آجال استحقاق، فضلا عن زيادة في معدلات التخلف عن السداد.

وتوقعت دراسة، نشرت في نهاية عام 2019، ارتفاع قيمة الأصول الإسلامية بواقع 56% إلى مستوى 3.8 تريليونات دولار بحلول عام 2023، منها 2.44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية.

بفعل بيانات سوق العمل الأمريكي وتراجع الدولار والسندات

حامد: الذهب ارتفع لمستوى 1787 دولارا للأونصة نهاية الأسبوع الماضي

قال خبير في المعادن الثمينة إن أسعار الذهب سجلت ارتفاعا في مستوياتها خلال تداولاتها نهاية الأسبوع الماضي لتلامس مستوى 1787 دولارا للأونصة، مدفوعة ببيانات سوق العمل الأمريكي عن شهر يونيو الماضي وتراجع الدولار والسندات الأمريكية.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة سبائك الكويت رجب حامد في تصريح لـ "كونا" أمس، أن بيانات الوظائف الجديدة الصادرة عن وزارة العمل الأمريكية لشهر يونيو كانت أعلى من توقعات المحللين حيث أعلنت وزارة العمل عن 850 ألف وظيفة جديدة الشهر الماضي في غير القطاع الزراعي بينما كانت توقعات السوق 725 ألف وظيفة فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة إلى 5ر9 في المئة.

وأفاد حامد أن الذهب تعرض لضغوط البيع في الأسبوع الماضي وتراجع إلى أدنى مستوى له في الشهرين الماضيين نتيجة ترقب المستثمرين والمتداولين لنتائج مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ما بين رفع الفائدة أو خفضها.

أضاف أن البنوك المركزية في تايلند والبرازيل وتركيا وكازاخستان وبولندا والهند قامت بشراء نحو 56ر7 طن ذهب في شهر مايو الماضي أعلى من المتوسط الشهري بنحو 43 في المئة مما ساهم في ارتفاع المعدن الأصفر.

وذكر أن هناك عوامل وبيانات اقتصادية مهمة هذا الأسبوع ستعمل على ارتفاع وانخفاض تداولات أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة منها التطورات الأخيرة لجائحة كورونا خاصة مع انتشار المتحور "دلتا" في بعض الدول وبيان محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي واجتماع البنك المركزي الاسترالي وبيانات الوظائف الكندية قد تنعكس سلبا على الذهب وايجابا على الدولار.

وحول التحليل الفني للذهب في الأسبوع الماضي قال حامد إن أعلى نقطة وصل اليها المعدن الأصفر خلال تداولاته كانت عند 1795 دولارا للأونصة والأدنى عند 1750 دولارا، متوقعا أن تكون أسعار أونصة الذهب خلال هذا الأسبوع بين 1795 و1825 دولارا في حين سيكون مستوى الدعوم عند مستويات 1764 و1729 دولارا للأونصة.

وأشار الى أن السوق المحلي شهد زيادة ملحوظة في طلب الشراء على المعدن وانتعشت المشغولات الذهبية خصوصا عياري 21 و18 الأكثر انتشارا في السوق نتيجة توفر السيولة وزيادة الأعراس مع بدء العطلة الصيفية.

يذكر أن الذهب حقق مكاسب غير مسبوقة إثر التطورات الأخيرة التي شهدها العالم بسبب انتشار فيروس كورنا المستجد إذ ارتفع بنحو 31 في المئة منذ بداية 2020 وصولا لمستوى 2065 دولارا للأونصة في أغسطس الماضي